موجز السياسة
عالمياً

حماية نظام التتبع والتعقب في بلدك من قطاع صناعة التبغ

يستلزم بروتوكول القضاء على الإتجار غير المشروع بمنتجات التبغ (ITP) نظاماً عالمياً لتتبع وتعقب التبغ.

تم تطوير هذا النظام في ضوء الأدلة الدامغة التي تشير إلى تورّط قطاع صناعة التبغ في تهريب السجائر التي ينتجها[2] والغرض المقصود منه وقف هذا التورّط.

الملخص التنفيذي

يستلزم بروتوكول القضاء على الإتجار غير المشروع بمنتجات التبغ (ITP) نظاماً عالمياً لتتبع وتعقب التبغ.[1] ينبغي تمييز علب السجائر وتبغ اللف بمُعرِّف فريد بحيث يتسنى اقتفاء هذه المنتجات بدءاً من نقطة تصنيعها وحتى النقطة التي يتم فيها دفع جميع الضرائب. في حالة وصولها إلى السوق غير المشروعة، يمكن اقتفاء أثرها عكسياً لتحديد النقطة التي ظهرت فيها المشكلة ومكان التصنيع الأصلي.

تم تطوير هذا النظام في ضوء الأدلة الدامغة التي تشير إلى تورّط قطاع صناعة التبغ في تهريب السجائر التي ينتجها[2] والغرض المقصود منه وقف هذا التورّط. ولهذا السبب، يفيد النظام على وجه التحديد بأنه لا يمكن تخويل قطاع صناعة التبغ بمسؤولية التتبع والتعقب.[1]

وتشير أحدث الأدلة إلى أن قطاع صناعة التبغ، بما في ذلك شركات التبغ الكبرى على مستوى العالم، ما زالت متورطة في التهريب.[3] ولذلك فلديها مصلحة خاصة واضحة في السعي إلى السيطرة على نظم التتبع والتعقب. فمن شأن ذلك أن يمكنهم من الاستمرار في ذلك التورّط والإفلات من العقوبة، وبالتالي التهرب من دفع الضرائب وتجنب الدعاوى القضائية المحتملة.

في إطار ذلك، كشفت الأبحاث التي أجريت على تسرب وثائق الصناعة وغيرها من المواد أن شركات التبغ الكبرى تسعى إلى تحقيق هذه السيطرة من خلال جهود مطولة وخفية تبذلها على مدار أعوام. وقد تمكنت هذه الشركات من السيطرة على معظم البيانات المتعلقة بتهريب التبغ وهي تستغل ذلك لتضخيم مشكلة التقليد وتورّط صغار المنافسين المحليين بينما تقوم بالتعتيم على تورّطها،[4] وبالتالي تقنع الحكومات بأنها ضحية التهريب وليست من يرتكبه. ولزيادة تأثيرها، دفعت مبالغ إلى السلطات التنظيمية والوكالات المعنية بمساءلتها.[3,5-7]وتوسعت في استخدام أطراف ثالثة[8] أغلبهم ضباط شرطة لعرض بياناتها وزيادة مصداقية قضيتها. طورت هذه الشركات اليوم نظامها الرقمي الخاص بها للتحقق من الضرائب وتروج لهذا النظام باعتباره نظاماً للتتبع والتعقب، وتستخدم أطراف ثالثة للادعاء بأنها مستقلة عن الصناعة.[3,5,6] إذا سمحت الحكومات بتطبيق هذا النظام فسوف تفقد قدرتها على السيطرة على تهريب التبغ.

يلخص هذا الموجز البحث المذكور. يهدف إلى تنبيه الهيئات التنظيمية والدوائر الحكومية إلى هذه الفضيحة التي يجب كشفها وإيقافها لضمان تنفيذ نظام تتبع وتعقب فعّال ومستقل. سيساهم هذا النظام فقط، وليس النظام الذي تتحكم فيه قطاع صناعة التبغ، في الحد من تهريب التبغ وزيادة الإيرادات الحكومية.

الجزء 1
من الموجز يلخص أدلة تورّط قطاع الصناعة في تهريب التبغ، في الماضي والحاضر، ودوافعها للسيطرة على تتبع وتعقب التبغ.

الجزء 2
يصف الأساليب التي كانت تتبعها لتحقيق هذا الهدف ويشرح كيف كان قطاع الصناعة يسعى إلى تضليل الحكومات، والهيئات التنظيمية، والإعلام، والعامة.

الجزء 3
يشرح ما الذي نتوقعه بعد ذلك، وما الذي ينجح وما الذي يجب على الحكومات القيام به.

الجزء 1

تورّط شركات التبغ في التجارة غير المشروعة ولماذا ترغب في السيطرة على نظم التتبع والتعقب.

شركات التبغ ...
... لديها تاريخ طويل من التورط في تهريب التبغ

في أواخر التسعينيات، كشفت أدلة دامغة مستقاة من وثائق شركات التبغ الكبرى أنها دأبت على تنظيم عمليات تهريب السجائر الخاصة بها بكميات هائلة في أنحاء العالم. ثلث[9] صادرات السجائر عالمياً ينتهي بها المطاف في السوق غير المشروعة. أظهرت الوثائق الخاصة بقطاع الصناعة ذاته أن التهريب شكّل جزءاً رئيسياً من استراتيجية عمله.[10] وقد دأبت شركات التبغ الكبرى على تزويد بعض الأسواق[11] بشكل شبه كامل بالسجائر المهربة ثم تورطت لاحقاً في الجريمة المنظمة.[12] من عام 1998 وحتى 2008. بالإضافة إلى الأبحاث والفضائح المنشورة في الصحافة عن تجاوزاته، واجه قطاع الصناعة سلسلة من التحقيقات والاتفاقيات القانونية[13] والدعاوى القضائية أمام المحاكم.[14،12] حيث أدانته بعض المحاكم بتهمة التورط[15] واستهدفت محاكم أخرى إخضاعه للمساءلة. وثبت تورط جميع شركات التبغ الكبرى الأربعة وهي بريتيش أميريكان توباكو (BAT)، وفيليب موريس إنترناشيونال (PMI)، وجابان توباكو إنترناشيونال (JTI)، وإمبريال والعديد من الشركات التابعة لهم.[18،16]

شملت الجوانب الرئيسية في الاستجابة الدولية إزاء تجاوزات قطاع صناعة التبغ وضع المادة 15 من اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ (FCTC) وأخيراً بروتوكول القضاء على الإتجار غير المشروع بمنتجات التبغ (ITP).[1] بالرغم من أن البروتوكول يهدف إلى القضاء على جميع أشكال الإتجار غير المشروع بالتبغ من خلال حزمة كاملة من الإجراءات، يركز البروتوكول على وجه التحديد على تأمين سلسلة توريد منتجات تبغ مصنّعة بشكل قانوني باستخدام نظام تتبع وتعقب فعّال.

... يمكنها الاستفادة من تهريب التبغ

ما الذي يدفع شركات التبغ إلى التورط في تهريب التبغ؟ قد يبدو هذا منافياً للمنطق، ولكن يعود تهريب التبغ بالفائدة على شركات التبغ بطرق عديدة.[21-19،3] السبب الأكثر وضوحا هو أن التبغ منتج يخضع لضرائب باهظة وبالتالي إذا تم تهريبه ستتجنب شركات التبغ دفع الضرائب المستحقة عليها، سواء كانت ضرائب إنتاج أو رسوم استيراد. وبما أن شراء التبغ المهرب أرخص كثيراً من التبغ القانوني (لأنه لا يخضع إلى ضرائب)، تبيع شركات التبغ كميات أكبر منه. وعلى وجه التحديد، تبيع كميات أكثر منه إلى المدخنين الأكثر حساسية للأسعار، بما في ذلك الأطفال. أظهرت وثائق قطاع الصناعة أنها تدرك أن التبغ زهيد الثمن ضروري لضمان قدرة الأطفال على تحمل أسعار التدخين.[22]

وهذا يعني المزيد من الأرباح لأن شركات التبغ تجني أموالها عندما تبيع إلى الموزع ويكون الربح الذي تجنيه لكل عبوة كما هو دون تغيير سواء انتهى المطاف بسجائرها في سوق السلع المهربة أو لا. كما يقوض الإتجار غير المشروع بالتبغ من فاعلية تدابير مكافحة التبغ التي كان من شأنها لولا ذلك تقليص مبيعات الصناعة. والأكثر وضوحاً هو أنه يقوض من فاعلية فرض ضرائب على التبغ، وهي أكثر وسيلة فعالة للحد من استخدام التبغ.[23]

... ما زالت متورطة في تهريب التبغ (تشكل السجائر المنتجة من قبل شركات التبغ قرابة ثلثي حجم السوق غير المشروعة)

ولكن يقوض التهريب أيضاً من التدابير الأخرى الرامية إلى مكافحة التبغ. على سبيل المثال، غالباً ما لا تبرز المنتجات المهربة التحذيرات الصحية والصور.[25،24]

لم تتغير هذه الدوافع وهناك أدلة متزايدة، على الرغم من مزاعمها العامة حول تغيرها (انظر الجزء 2) على أن قطاع صناعة التبغ، بما في ذلك الشركات الكبرى، ما زال متورطًا في الإتجار غير المشروع بالتبغ ويستفيد منه. أظهرت التحليلات المستقلة للبيانات المتنوعة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية بشكل ثابت أن النسبة الأكبر، قرابة الثلثين، من حجم سوق السجائر غير المشروعة تتكون من السجائر[3] المنتجة من قِبل قطاع صناعة التبغ (انظر المزيد أدناه[26]).

شملت الجوانب الرئيسية في الاستجابة الدولية إزاء تجاوزات قطاع صناعة التبغ وضع المادة 15 من اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ (FCTC) وأخيراً بروتوكول القضاء على الإتجار غير المشروع بمنتجات التبغ (ITP).

أنسب تفسير قدمه قطاع صناعة التبغ هو فشله في السيطرة على سلسلة التوريد، حيث تتسرب المنتجات إلى السوق غير المشروعة. قد يتخذ ذلك أشكال عديدة، منها زيادة المعروض، وتقليل الإنتاج، و"الاستثمار السري الدائري". على سبيل المثال، تشير الأدلة إلى أن شركات التبغ الكبرى كانت تفرط في إنتاج السجائر في بعض الأسواق (مثل أوكرانيا[27]) وهي تدرك أن هذا الإنتاج سيتسرب إلى القنوات غير المشروعة. كما استمرت في زيادة المعروض في الولايات القضائية منخفضة الضرائب حيث يُعاد تهريب المنتج بعد ذلك إلى البلد المستهدف، وبالتالي تتجنب ضرائب الإنتاج المحلية ("استثمار سري دائري"). ولهذا السبب تم فرض غرامة على شركة BAT مؤخرًا.[28] علاوة على ذلك، تمارس شركات التبغ الصغيرة في بعض البلدان الإفريقية وباراغواي نفس الممارسات جزئياً لأنها تعلمت من شركات التبغ الكبرى.[3,29,30]

تهدف شركات التبغ إلى تجنب المسؤولية القانونية من خلال تعهيد التوزيع إلى أطراف ثالثة. ومع ذلك، أشارت وثائق مسرّبة من شركة BAT أنه بالمخالفة للاتفاقيات القانونية التي تم التوصل إليها مع الإتحاد الأوروبي، استمرت الشركة في الاستعانة بموزع معروف بضلوعه في التهريب فيما مضى، وأن بعض من هذه السجائر، كما حدث في الماضي، انتهى بها المطاف في السوق غير المشروعة، وأن موظفي BAT حاولوا التستر على هذا الأمر.[3] بالطبع يستطيع قطاع صناعة التبغ السيطرة على موزعيه وسلسلة التوريد بشكل أكبر، على غرار ما تقوم به شركات السلع الاستهلاكية سريعة الدوران، ولكن بما أن التبغ منتج يخضع إلى ضرائب باهظة، يبدو أن قطاع الصناعة لا يرغب في القيام بذلك.

توجد أدلة أخرى دامغة أكثر مستقاة من التقارير الحكومية[31] والمبلغين عن الفساد[32] والمحققين الصحفيين[27] ووثائق مسربة خاصة بالقطاع[3] تشير إلى أن شركات التبغ الكبرى تشارك بشكل أنشط في تسهيل تهريب منتجاتها. على سبيل المثال، وصف موظفين كانوا يعملون في السابق لدى JTI أن الشركة "تمارس التهريب على قدم وساق"[32] في الشرق الأوسط وروسيا ومولدوفا والبلقان. وأشارت وثائق مسرّبة إلى اشتباه شركة BAT في قيام JTI بتسهيل التهريب في إفريقيا.[3]

... ولذلك فلديها مصلحة خاصة في السيطرة على تتبع وتعقب التبغ.

المشكلة الملخصة أعلاه، وهي استمرار تورّط قطاع صناعة التبغ في تهريب التبغ، يمكن معالجتها من خلال نظام تتبع وتعقب فعال يُدار بشكل مستقل عن قطاع صناعة التبغ. في الحقيقة، هذا هو الغرض الأساسي من نظام التتبع والتعقب: ألا وهو السيطرة على سلاسل التوريد في شركات التبغ.

في ضوء ضخامة حجم منتجات صناعة التبغ في السوق غير المشروعة في الوقت الحاضر، إذا تم تطبيق هذا النظام، قد تواجه شركات التبغ ضرائب زائدة وغرامات، وحتى التهديد بإقامة المزيد من الدعاوى القضائية المتعلقة بتهريب التبغ. بالإضافة إلى ذلك، بمجرد فرض ضرائب على جميع منتجات شركات التبغ من السجائر التي يتم بيعها الآن في السوق غير المشروعة، بالضرورة سوف ينحسر استهلاك التبغ عالميًا، وستنخفض أرباح الصناعة.

ولذلك توجد دوافع واضحة لدى قطاع الصناعة للسيطرة على وتقويض التتبع والتعقب. في إطار ذلك، أشارت الوثائق المسرّبة من قطاع الصناعة إلى أنه يخشى من تكلفة نظم التتبع والتعقب وانعدام السيطرة عليها، ولاسيما نظم الطوابع الضريبية المحسّنّة التي يديرها آخرون.[33] ترك السيطرة إلى قطاع صناعة التبغ من شأنه تقويض بروتوكول القضاء على الإتجار غير المشروع والجهود الدولية المبذولة للحد من تهريب التبغ بشكل جوهري.

الجزء 2

كيف سعت شركات التبغ الكبرى إلى خلق الالتباس والسيطرة على نظم التتبع والتعقب؟

سيُصاب الكثير من العاملين داخل الحكومات والهيئات التنظيمية العاملة في مكافحة تهريب التبغ بالصدمة مما قرأوه أعلاه، أن شركات التبغ الكبرى ما تزال متورطة في التهريب وتسعى إلى تقويض بروتوكول القضاء على الإتجار غير المشروع بالتبغ. ذلك لأن شركات التبغ بذلت جهوداً ملموسة في خلق الالتباس. منذ لحظة فضح تورطهم في التهريب في أواخر التسعينيات، عملت الشركات على تحويل أزمة في العلاقات العامة إلى قصة نجاح محتملة. على الرغم من كونها مورّدًا منبوذًا للمنتجات غير المشروعة، زعمت هذه الشركات أنها تغيرت، وأنها لم تعد المجرم بل ضحية لأشكال جديدة من التهريب، ولاسيما التقليد. وحجتها اليوم هي أنه لا يجب على الحكومات تحميلها المسؤولية بعد الآن عن التهريب، وبدلاً من ذلك يجب أن تعمل في شراكة معها، وهو الأمر الذي تفعله الكثير من الحكومات على نحو خاطئ.[34]

تساعد الوثائق المسرّبة من قطاع الصناعة على كشف هذه الخطة وتشير الأبحاث إلى أن شركات التبغ الكبرى استخدمت مواردها الهائلة[35] للسيطرة على كل جانب في هذا الحوار وبذلك خلقت هذا الالتباس.[21,19,2]

لتحقيق ذلك، قامت شركات التبغ الكبرى...

... باستخدام بيانات وتغطية صحفية مضللة لإظهار نفسها على أنها ضحية لتهريب التبغ في الوقت الذي تكرر فيها إخفاقها في السيطرة على سلسلة التوريد الخاصة بها.

تواصل شركات التبغ الكبرى التشديد على مشكلات المنتجات المقلدة[36] و"السجائر البيضاء غير المشروعة"[37] لأنها تعتبر أشكالًا من الممارسات غير المشروعة التي لا تكون هذه الشركات مسؤولة عنها وتضر بأعمالها. المنتجات المقلدة عبارة عن منتجات تحمل العلامات التجارية الكبرى بدون موافقة قطاع الصناعة. السجائر البيضاء غير المشروعة، والمعروفة بشكل أدق باسم "السجائر البيضاء بخسة الثمن"[38] لأنها لا تُباع بشكل غير مشروع دائماً، هي عبارة عن سجائر تُنتج بشكل مشروع، بشكل عام من قِبل شركات تصنيع صغيرة، وتُباع بثمن بخس، وغالباً، وليس دائماً، ما تكون غير مشروعة.

تشكل السجائر البيضاء بخسة الثمن تهديداً خاصاً لكبار صانعي التبغ لأنها تكون أرخص بشكل عام، سواء تم بيعها بشكل مشروع أو غير مشروع، وبالتالي فمن المرجح أن تقلص مبيعاتهم.[38]

في حقيقة الأمر، تغيرت طبيعة الإتجار غير المشروع منذ افتضاح أمر شركات التبغ في أواخر التسعينيات. في الماضي، كان سوق الإتجار غير المشروع بالتبغ يتكون من منتجات قطاع صناعة التبغ الكبرى بالكامل. واليوم يشمل هذه المنتجات الأخرى. ومع ذلك، من الواضح أيضاً أن قطاع صناعة التبغ يبالغ في هذه المشكلات لإبراز نفسه كضحية للتهريب. في الواقع تشكل المنتجات المقلدة والسجائر البيضاء بخسة الثمن جزءًا ضئيلًا من حجم السوق غير المشروعة بالمقارنة بمنتجات قطاع صناعة التبغ. كما هو مبين أعلاه، يشكل الإتجار غير المشروع بمنتجات قطاع صناعة التبغ بين 60% و 70% من حجم السوق غير المشروعة. وعلى النقيض من ذلك، تشير التقديرات إلى أن المنتجات المقلدة تشكل نسبة تتراوح بين 5% و 8% فقط وأن السجائر البيضاء بخسة الثمن تشكل ما بين الخمس (5/1) والثلث (3/1) تقريباً من حجم السوق غير المشروعة، على حسب مجموعة البيانات.[3]

ويعتبر الوضع بالنسبة للسجائر البيضاء بخسة الثمن أكثر تعقيداً، حيث تشير الأدلة إلى أن شركات التبغ الكبرى قد تكون متورطة وبالتالي مسؤولة عن جزء من حجم سوق السجائر غير المشروعة أكبر مما تشير إليه البيانات المبينة أعلاه. على سبيل المثال، في الاتحاد الأوروبي حددت التقارير التي تم إعدادها بتكليف من صناعة التبغ العلامة التجارية "Classic" (إحدى أكثر

العلامات المضبوطة بشكل متكرر في السوق غير المشروعة بأنها من ضمن السجائر البيضاء غير المشروعة. في الواقع، Classic هي علامة تجارية تنتجها شركة إمبريال توباكو (Imperial Tobacco) ويتم تصنيعها في أوكرانيا.[39,3] تماشياً مع ذلك، تشير الأبحاث إلى أن شركات التبغ الكبرى تمتلك بعض العلامات التجارية البيضاء بخسة الثمن. على سبيل المثال، تمتلك العلامة التجارية Premier في بيرو إحدى الشركات التابعة لشركة BAT، وفي روسيا إحدى الشركات التابعة لشركة JTI، وفي أوروغواي إحدى الشركات التابعة لشركة PMI.[38] حتى عندما تكون شركات التبغ الكبرى غير متورطة، تشير الأدلة إلى أن شركات تصنيع السجائر البيضاء بخسة الثمن تعلمت بشكل فعّال من تجارتها مع شركات التبغ الكبرى.[29]

دعمت شركات التبغ الكبرى مزاعمها المضللة حول هيمنة السجائر البيضاء المقلدة وغير المشروعة من خلال تمويل وترويج بيانات وتقارير كاذبة عن الإتجار غير المشروع بالتبغ. من الدراسات الاستقصائية[40] التي أجريت على نطاق ضيق إلى التقارير الصادرة من شركات المحاسبة الكبرى على مستوى العالم،[43-41] تتحكم صناعة التبغ اليوم في أغلب البيانات المتعلقة بتهريب التبغ وهي تستخدم هذه البيانات لإنتاج تغطية إعلامية مضللة وتثير الذعر.[44] وقد أظهر استعراض منهجي حديث أن البيانات التي تمولها الصناعة بشكل روتيني تبالغ في مستوى الإتجار غير المشروع.[4]

كما يتضح أن شركات التبغ، إدراكاً منها بانعدام مصداقيتها في هذا المجال، تدفع أموالًا للآخرين، غالباً ضباط شرطة سابقين، لنشر رسائلها في وسائل الإعلام.[40,8] تشير الوثائق المسرّبة من قطاع الصناعة إلى هؤلاء الأفراد والمنظمات باسم "ناقلي الرسائل إلى الإعلام"[8] و"الصوت الموثوق به للتبغ المهرب"[45]، وتشير إلى أن شركة BAT تستعين بهؤلاء الأطراف الثالثة للتأكد من أنها تمتلك "صوتًا على منابر السياسة الدولية".[46]

... قدمت نفسها على أنها الحل للمشكلة، على الرغم من الأدلة المتزايدة التي تشير إلى أن العكس هو الصحيح

وتعني هذه الجهود أن شركات التبغ الكبرى تهيمن على الحوار المعني بالإتجار غير المشروع. أدى إطلاق مبادرة PMI Impact من قِبل شركة فيليب موريس الدولية (PMI) في عام 2016، وهي مبادرة خُصص لها مبلغ 100 مليون دولار لتمويل مشاريع تتعلق بالإتجار غير المشروع[47]، إلى تفاقم هذا الوضع، وخصوصاً لأن أول 32 جهة حصلت على التمويل (بإجمالي 28 مليون دولار تقريباً) شملت منظمات مثل كيه بي أم جي (KPMG) وأكسفورد إكونوميكس (Oxford Economics) ومركز الجريمة العابرة للحدود (Transcrime) التي تعرضت تقاريرهم السابقة المعنية بصناعة التبغ إلى انتقادات واسعة.[51-48,4]

تجمع شركات التبغ بين البيانات والأدبيات المُعدة أعلاه وجهود العلاقات العامة من أجل خلق ارتباك أكبر بين العامة واستمالة الحكومات ليكونوا شركاء لهم في الحد من الإتجار غير المشروع. تشمل هذه الجهود، **على المستوى الوطني:**

- تدريب دوريات حرس الحدود ومسؤولي الجمارك[52]
- تمويل كلاب الكشف البوليسية[53]
- مشاركة أجهزة التعقب (التي تُثبت بشكل غير قانوني في سيارات منافسي شركة BAT) مع السلطات حتى تتمكن من مداهمة هؤلاء المنافسين أثناء عمليات الإتجار غير المشروع بالتبغ[54]
- التشجيع على إبرام مذكرات تفاهم غير فعّالة مع الجهات الأمنية والجمارك.[34]

أشارت الوثائق المسرّبة من قطاع الصناعة وغيرها أن شركة BAT دأبت، في إفريقيا على سبيل المثال، على دفع أموال إلى الموظفين العاملين لدى شركات التبغ الصغيرة المنافسة لها للحصول على بيانات عن هذه الشركات تبين أنهم متورطون في الإتجار غير المشروع أيضاً. تشارك BAT بدورها هذه البيانات مع السلطات المعنية بالضرائب لتوجيه أصابع الاتهام إلى الآخرين دون أن تكشف عن تورطها هي نفسها. بفضل ذلك، علاوة على المبالغ المرتبطة المدفوعة إلى الموظفين

دعمت شركات التبغ الكبرى مزاعمها المضللة حول هيمنة السجائر البيضاء المقلدة وغير المشروعة من خلال تمويل وترويج بيانات وتقارير كاذبة عن الإتجار غير المشروع بالتبغ

في تلك السلطات المعنية بالضرائب، تتمكن الشركة من نيل الاستحسان وإظهار نفسها على أنها الضحية والحل في ذات الوقت.[3] في جنوب إفريقيا، أسفرت هذه الجهود عن نجاح شركة BAT في "الاستئثار التنظيمي" بفريق العمل المعني بمكافحة التبغ غير المشروع (Illicit Tobacco Task Team)، وهي وكالة حكومية دولية معنية بمكافحة تهريب التبغ.[54]

... أثارت الالتباس لدى العامة حول العوامل المحركة لتهريب التبغ

وعلى **المستوى الدولي**، دأبت شركات التبغ الكبرى على تمويل مؤتمرات هامة حول الإتجار غير المشروع ومنظمات الشرطة الدولية والمنظمات المعنية بمكافحة الفساد التي تم إنشاؤها لمحاسبة هذه الشركات. في عام 2012 على سبيل المثال، تبرعت شركة PMI بمبلغ 15 مليون يورو لمنظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول)، وهي أكبر منظمة شرطية على مستوى العالم.[55] كما تستخدم PMI مبادرة PMI Impact (مبادرتها لتقديم تمويل قوامه 100 مليون دولار)[47] لتمكين المسؤولين التنفيذيين بالشركة من تعزيز الصلة وإرساء المصداقية مع عدة جهات من بينها المنظمة العالمية للجمارك، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ووكالة تطبيق القانون الأوروبية (Europol) وعدد كبير من وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. على سبيل المثال، شارك ممثلون لهذه المنظمات وآخرون غيرهم في فعالية PMI Impact حول الإتجار غير المشروع في عام 2017.[56] تسببت هذه الأمور مجتمعة في خلق رسائل عامة وشبكة قوية من المنظمات الداعمة للموقف المضلل الذي يتبناه قطاع الصناعة إزاء الإتجار غير المشروع.

... حاولت السيطرة على تتبع وتعقب التبغ في جميع أنحاء العالم وبالتالي إضعاف بروتوكول القضاء على الإتجار غير المشروع بالتبغ

بالرغم من استفادتها من تهريب التبغ، والاستمرار في كونها مصدراً رئيسياً للسجائر المهربة، تزعم شركات التبغ الكبرى أن سياسات مكافحة التبغ هي السبب الجذري[59] للإتجار غير المشروع. عبر التاريخ زعمت شركات التبغ بأن الضرائب المفروضة على التبغ[60] تؤدي إلى التهريب، في الوقت الذي كانت تنظم فيه عمليات تهريب منتجاتها. واليوم في سبيل إثناء البلدان عن تنفيذ سياسات فعّالة للحد من استخدام التبغ، تقول هذه الشركات أن كل[61] سياسة من سياسات مكافحة التبغ تقريباً ستزيد من الإتجار غير المشروع بالتبغ. في الواقع، التهريب عبارة عن مشكلة متعددة الجوانب. وتعتبر قضايا مثل الفساد، ووجود شبكات إجرامية، وتورط قطاع الصناعة، وضعف قدرات الإنفاذ الحكومية عوامل هامة.[62] كما يتضح أيضاً هبوط معدلات تهريب التبغ والتدخين في البلدان التي استمرت في فرض ضرائب مرتفعة على التبغ جنباً إلى جنب مع تطبيق سياسات فعّالة لمكافحة التبغ وفي الوقت نفسه محاسبة قطاع الصناعة.[21]

جمع البحث مجموعات متنوعة من الوثائق المسرّبة من قطاع الصناعة لإظهار أن شركات التبغ الكبرى، بالرغم من سنوات العداء بينها، كانت تتعاون سوياً للسيطرة على نظام التتبع والتعقب العالمي المطروح في بروتوكول القضاء على الإتجار غير المشروع بالتبغ، وبالتالي تقويض الغرض الرئيسي منه والاستقلالية المطلوبة.[63,33,6,3]

وتشير هذه الوثائق إلى أن استراتيجية هذه الشركات تتضمن أربعة عناصر رئيسية: إنشاء نظام تتبع وتعقب خاص بها والترويج له، والذي تم تسميته أولاً باسم Codentify، والاعتراض بقوة على أي نظم بديلة تستند على الطوابع الضريبية لإقناع الحكومات بأنها أقل جودة من نظام Codentify، وإخفاء صلتها بنظام Codentify من خلال استخدام عدد متزايد من الأطراف الثالثة للترويج له ومن خلال إعادة تسميته باسم Inexto Suite، وعلى حد تعبيرها: "*اتخاذ خطوات*

التحالف الدولي لمكافحة الإتجار غير المشروع (TRACIT)

التحالف الدولي لمكافحة الإتجار غير المشروع (TRACIT) هو أحد المنظمات المشاركة في فعالية PMI Impact[56]. تم إطلاق TRACIT في عام 2017 بهدف إقامة التعاون بين الشركات والحكومة في مجال الاستجابات التنظيمية لمجابهة الإتجار غير المشروع.[57] يضم هذا التحالف من بين أعضائه شركة PMI. وتلقى التحالف رعاية بحثية من الشركات BAT، و JTI، و PMI، بما في ذلك تمويل من مبادرة PMI Impact.[57]

مَثّل TRACIT مصالح قطاع الصناعة على مستوى الحكومات في بلدان في عدد من الأقاليم، شملت آسيا، وأمريكا اللاتينية، وأوروبا، والشرق الأوسط وإفريقيا[57]. وفي عام 2019، شارك TRACIT في استضافة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.[58] لذلك يعتبر TRACIT مثالاً على كل من رعاية قطاع صناعة التبغ لأطراف ثالثة تنتج أبحاث عن الإتجار غير المشروع، واستعانة قطاع الصناعة بأطراف ثالثة لاستمالة الحكومات لتشاركها في الحد من الإتجار غير المشروع.

استباقية لصياغة تنظيم التتبع والتعقب T&T regulation" من أجل تمكين ما ورد أعلاه.[64,33,6,3]

في البداية تم تطوير نظام Codentify من قِبل شركة PMI كنظام مصادقة غير آمن لتحديد إذا ما كان المنتج أصلي أو مقلد، ثم تم تطويعه لاحقاً لاستخدامه كنظام للتحقق من الضرائب. انتقد الخبراء، ومن بينهم مطلعين داخليين، هذا النظام قائلين أنه آلية تتبع وتعقب تفتقد الكفاءة[65] والفاعلية[64]. وبالرغم من ذلك، زعمت مصادر عديدة[66] استخدام تكنولوجيا Codentify في 50 إلى 100 بلد حول العالم. في ضوء مستويات الإتجار غير المشروع بالتبغ من قبل قطاع الصناعة آنفة الذكر، يعتبر هذا الأمر وحده إشارة إلى انعدام فاعلية Codentify.

في عام 2008، بدأت المفاوضات حول بروتوكول القضاء على الإتجار غير المشروع بالتبغ. وفي عام 2010، رخصت شركة PMI لمنافسيها استخدام نظام Codentify مجاناً، الذين اتفقوا مقابل ذلك على التعاون للترويج لنظام Codentify للحكومات.[6] وفي عام 2011، أسست رابطة الترميز والتتبع الرقمي[67] (Digital Coding and Tracking Association) للاضطلاع بهذا الدور. وكانت هذه الرابطة أول طرف ثالث من بين أطراف كثيرة استعان بها قطاع الصناعة للسيطرة على التتبع والتعقب.[3]

في عام 2016، بعد افتضاح قيام رابطة الترميز والتتبع الرقمي بالعمل كمجموعة واجهة لقطاع الصناعة،[6] باعت شركة PMI نظام Codentify (مقابل فرنك سويسري واحد[3] حسبما تفيد التقارير) إلى شركة جديدة في هذا الوقت تعمل في التكنولوجيا وتدعى Inexto، وزعمت[68] أن "Inexto مستقلة تماماً عن صناعة التبغ". إلا أن عددًا من كبار المسؤولين في شركة Inexto كانوا موظفين سابقين لدى PMI وشاركوا في إنشاء نظام Codentify،[3] كما تشير أحدث الوثائق المسرّبة[70,69] أن Inexto ظلت مرتبطة بصناعة التبغ مالياً وتشغيلياً لمدة 17 شهرًا على الأقل بعد بيع نظام Codentify لها، مع عدم وجود أي دليل يثبت استقلاليتها منذ تأسيسها أو على النية أن تكون مستقلة من البداية.[33] بدلاً من ذلك، عقدت شركات التبغ الكبرى اجتماعات مع Inexto بصفة منتظمة واستخدمتها كجزء من جهودها الملموسة للتأثير على نظام التتبع والتعقب الخاص بالاتحاد الأوروبي.[33] وتوجد أدلة على أن Inexto كانت تدافع عن مصالح قطاع صناعة التبغ أمام الحكومات في مواضع أخرى. على سبيل المثال، وصفت أحدث الوثائق المسرّبة مخططات Inexto لتقديم "عرض من الصناعة" خلال الاجتماع الإقليمي للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)[70] لسنة 2017.

كما تستخدم شركات التبغ أطرافًا ثالثة في مساعيها للفوز بمناقصات التتبع والتعقب والتأثير عليها. في عام 2012، على سبيل المثال، استخدمت شركة بريتيش أمريكان توباكو (BAT) شركة دنماركية تُدعى Fracturecode (وهي موظف سابق لدى BAT ظهرت مزاعم على أنها "تعمل سراً لحساب" BAT)، في محاولة فاشلة[71] للترويج لنظام Codentify في كينيا. وفي عام 2017، قدّمت Atos (التي شاركت في تطوير 3Codentify) عطاءً[21] في مناقصة متعلقة بالتتبع والتعقب في تشيلي، حيث عرضت تنفيذ حل Inexto.[72,21] وفي الآونة الأخيرة، في مايو 2019، حضرت كل من Atos و Inexto جلسة إحاطة لمقدمي عطاءات محتملين حول نظام للتتبع والتعقب في جنوب إفريقيا.[73]

في ضوء تزايد الأدلة على استمرار ضلوع قطاع صناعة التبغ في الإتجار غير المشروع واحجامه عن السيطرة على سلسلة التوريد الخاصة به، فإن الأدلة التي تشير إلى أنه يسعى أيضاً إلى السيطرة على نظم التتبع والتعقب تبعث على القلق الشديد. فمن شأن ذلك تمكين شركات التبغ الكبرى من الاستمرار في مثل هذه الممارسات بدون رقابة خارجية، وبالتالي التهرب من دفع الضرائب، وفي أثناء ذلك، إضعاف بروتوكول القضاء على الإتجار غير المشروع بالتبغ بشكل جذري.

الجزء 3

ما هي الخطوات التالية، ما الذي ينجح وماذا يمكن للحكومات أن تفعل؟

ما هي الخطوات التالية؟

يجب أن تظل الحكومات في حالة تأهب. من المتوقع أن تقوم شركات التبغ الكبرى بالآتي:

- تغيير اسم منتجها الخاص بالتتبع والتعقب – الذي تم تغيير اسمه بالفعل من Codentify إلى Inexto Suite. من المحتمل إجراء تعديلات أخرى.
- تطويع منتجها ليتناسب مع متطلبات المناقصة حتى إذا تم تصميم هذه المتطلبات لإقصاء نظام مرتبط بقطاع الصناعة.
- الاستمرار في استخدام الأطراف الثالثة القائمة التابعة لها وإنشاء أطراف جديدة للترويج لنظامها الرقمي المعني بالتتبع والتعقب.

ولذلك سيكون من الأصعب التعرف على آخر مجموعات واجهة قطاع الصناعة، أو المتحدثين بلسانه، أو الشركات أو الائتلافات المرتبطة به.

ماذا يمكن للحكومات أن تفعل؟

في شأن التتبع والتعقب:

1. يجب على الحكومات التأكد من أن تنفيذها لبروتوكول القضاء على الإتجار غير المشروع بالتبغ، بما في ذلك نظام التتبع والتعقب، يتماشى تماماً مع المادة 5-3 من اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ (FCTC) والمطلب المنصوص عليه في البروتوكول ألا تكون الالتزامات المسندة إلى أي طرف "مُنفذة من قبل قطاع صناعة التبغ أو مخولة له".[1] *ويقتضي ذلك من الحكومات رفض أي نظام تتبع وتعقب يستند إلى نظام أو ملكية فكرية تمتلكها إحدى شركات التبغ الكبرى حالياً أو سابقاً.[3] وتحقيقاً لهذه الغاية يجب على الأطراف:

   أ. مساهمات أخرى من قطاع صناعة التبغ والجهات التي يتعلق عملها بنظم التتبع والتعقب وسياسة الإتجار غير المشروع بشكل أعم.

   ب. المطالبة بالشفافية الكاملة عند طرح مناقصات نظم التتبع والتعقب والتعاقد والتنفيذ. يجب على الأطراف على وجه التحديد:

   (1) المطالبة بالكشف الكامل عن تضارب المصالح من جميع المنظمات المشاركة، بما في ذلك الجهات المستجيبة للمناقصات والتي تشارك في جميع عناصر التوريد، والتركيب، والتسليم. يشمل ذلك مزودي نظم تخزين البيانات، ومزودي المُعرِفات الفريدة، وموردي أجهزة الحماية من العبث، والجهات التي تدقق على النظام.

   (2) الإصرار على أن يغطي هذا الكشف تفاصيل (1) الروابط مع شركات التبغ، وارتباطة التشفير والتتبع الرقمي، وشركة Inexto، و (2) أي دور قد يكونون اضطلعوا به في تطوير نظام Codentify ومشتقاته، و (3) العضوية في أي منظمات تجارية.

   ج. التأكد من منع أي منظمات لها روابط مع قطاع صناعة التبغ أو شاركت في تطوير Codentify أو Inexto Suite من المشاركة في توريد، أو تركيب، أو تسليم، أو تدقيق أي عنصر من عناصر نظام التتبع والتعقب، وبدلاً من ذلك التأكد من أن يقوم بتزويد هذه العناصر منظمات مستقلة عن قطاع صناعة التبغ.

   د. تماشياً مع ما ورد أعلاه، التأكد من منع قطاع صناعة التبغ من اختيار منظمات تزود عناصر نظام التتبع والتعقب، بما في ذلك مزودو نظم تخزين البيانات، وأجهزة الحماية من العبث، وبرامج توليد المُعرِفات الفريدة، والمدققون.

   هـ. التحري عن أي منظمة تروج للتتبع والتعقب الرقمي (ويُعرف أيضاً باسم نظام التحقق الضريبي الرقمي) للكشف عن روابط مع قطاع صناعة التبغ. أسهل خطوة في البداية هي التحقق من اسم المنظمة على الموقع الإلكتروني لجامعة باث (University of Bath) www.TobacccoTactics.org. إذا ظلت مساور القلق قائمة، يجب على الحكومة إجراء تحقيقات أكثر، وعند الضرورة، الاتصال بفريق جامعة Bath عبر البريد الإلكتروني أو وسيلة اتصال آمنة على الموقع الإلكتروني exposetobacco.org.

   و. ضمان إمكانية إلغاء عقود نظم التتبع والتعقب عند ظهور دليل على تورّط قطاع صناعة التبغ في أي من الجوانب الموضحة أعلاه.

2. على الحكومات أن تكفل احتفاظها أو احتفاظ السلطة المختصة المعتمدة من قِبلها بسيطرة مباشرة على نظام التتبع والتعقب الخاص بها من خلال علاقاتها التعاقدية ونموذج الحوكمة. يشمل ذلك سيطرة تعاقدية مباشرة على أي من مزودي الخدمات، بما في ذلك الحقوق المصاحبة لهذه العقود المتعلقة بمستويات الخدمة وسبل الانتصاف المقررة في حالة اختراق النظام أو اكتشاف إخلال في الأداء أو إهمال من جانب مزود الخدمة أو تواطؤه مع قطاع صناعة التبغ. توجد إرشادات تفصيلية للأطراف حول طريقة تطوير نظام تتبع وتعقب مستقل وفعّال يتسق مع بروتوكول القضاء على الإتجار غير المشروع بالتبغ من خلال**دليل بروتوكول الاتفاقية الإطارية للقضاء على الإتجار غير المشروع بالتبغ الصادر من التحالف متاح هنا.**

3. على الحكومات أيضاً استهداف ضم العناصر الفنية الهامة التالية في نظم التتبع والتعقب الخاصة بها:

أ. استخدام المعايير الدولية المتعارف عليها المتعلقة بتأمين التتبع والتعقب، كلما أمكن ذلك.*

ب. الحصول على عناصر الحلول بشكل مستقل، مثل المُعرِفات الفريدة التي تميز المنتجات عن بعضها البعض (مثل شرائط الرموز (الباركود))، وميزات الأمان التي تحدد إذا ما كان المنتج أصلي (مثل الصور ثلاثية الأبعاد، وطباعة النصوص الصغيرة جداً، والعلامات الجزيئية)، وأجهزة الحماية من العبث التي تحقق تأمين النظام في بيئة التصنيع (مثل آلات التصوير (الكاميرات)، والأختام، والعدادات) وأجهزة المصادقة (مثل أجهزة القراءة المتخصصة، وتطبيقات الهاتف المحمول...إلخ) التي تتيح للسلطات المختصة التحقق من أصالة المُعرِفات الفريدة وميزات الأمان.

ج. ميزات الأمان المصممة للتصدي للتزييف/ التقليد، على غرار الميزات المستخدمة في الطوابع الضريبية والعملات الورقية، التي تخضع إلى ضوابط صارمة في التصنيع وسلسلة التوريد.

4. يجب على الحكومات عدم الأخذ بنظام الاتحاد الأوروبي كنموذج لممارسة جيدة نظراً لوجود أدلة على قيام قطاع الصناعة بالتأثير على تطويره،[33] ونظراً لحقيقة أنه تم اعتماد مزودي حلول صناعة التبغ العريقة لتنفيذ النظام، والتخوف من أنه يسلم المسؤوليات الرئيسية إلى قطاع الصناعة التي قد** تخالف متطلبات الاستقلالية لبروتوكول القضاء على الإتجار غير المشروع بالتبغ.[74,33]

5. على الأطراف، وخصوصاً في البلدان الصغيرة، دراسة أصر التعاون كمجموعات إقليمية خلال عملية المناقصات، ربما من خلال منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي. من شأن هذا تمكين الأطراف من حشد الموارد وتحسين موقفهم التفاوضي وربما يساعد في تقليص فرص قطاع صناعة التبغ في الاستيلاء على النظام.

في شأن بروتوكول القضاء على الإتجار غير المشروع بالتبغ بشكل أعم:

6. يجب على الأطراف أن يتذكروا أن أمامهم مهلة حتى عام 2023 لتفعيل نظم التتبع والتعقب الخاصة بهم.على الدول التي تشعر بالقلق من تدخل قطاع صناعة التبغ عقد اجتماع ثاني للأطراف (MOP2) وطلب المساعدة بدلاً من التسجيل في نظام قد يقع تحت سيطرة قطاع الصناعة.

7. يجب على الأطراف أن يتذكروا أنه بينما يعتبر التتبع والتعقب عنصراً حيوياً في مكافحة الإتجار غير المشروع، إلا أنه ليس الحل السحري للمشكلة. كما يبرز بروتوكول القضاء على الإتجار غير المشروع (ITP) أهمية الانفاذ الفعّال للقانون ومراقبة الحدود، كما تعتبر هذه العناصر أساسية في تشغيل نظام التتبع والتعقب بفاعلية. لذلك قد يكون الاستثمار في هذه المجالات قبل تنفيذ التتبع والتعقب أمرًا منطقيًا. كما هو مذكور في التوصية 1 أعلاه، يعد ضمان الاستقلالية عن قطاع صناعة التبغ أمراً أساسياً.

8. على أطراف بروتوكول القضاء على الإتجار غير المشروع العمل مع أمانة الاتفاقية الإطارية لبناء علاقات عمل مع المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة (بما في ذلك المنظمة العالمية للجمارك، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والإنتربول) التي تضطلع بدور فعّال في هذا المجال. من المهم للغاية مع ذلك، نظراً للمحاولات التي تقوم بها قطاع صناعة التبغ لاستمالة تلك المنظمات، أن يتم مراعاة المادة 5-3 في تفعيل هذه العلاقات.

أفكار رئيسية

- تشير الأدلة المتزايدة إلى أن قطاع صناعة التبغ ما زالت متورطة في تهريب التبغ، ولذلك فلديها مصلحة خاصة في التأثير على أي نظام تتبع وتعقب يستهدف المراقبة والتحكم في إمداداتها في سبيل تحاشي الرقابة وتقليل ضرائب الإنتاج التي تدفعها.
- أصبحت محاولات قطاع صناعة التبغ للتأثير على نظم التتبع والتعقب ملتوية على نحو متزايد، مع التركيز على استخدام أطراف ثالثة لديها ارتباطات خفية مع قطاع الصناعة للتأثير على عمليات شراء نظم التتبع والتعقب وإجراءات السياسات.
- لا ينبغي لأي حكومة تنفيذ نظام تتبع وتعقب مرتبط بأي شكل من الأشكال بقطاع صناعة التبغ أو الجهات التي تعمل بالنيابة عنه. وهذا يشمل النظم المستندة إلى الملكية الفكرية التي تمتلكها أي شركة تبغ حالياً أو سابقاً. لهذا السبب، ينبغي فحص الموردين المشاركين في مناقصات نظم التتبع والتعقب بتمعن لاكتشاف أي روابط بقطاع صناعة التبغ، وينبغي رفضهم إذا تم العثور على هذه الروابط.
- ينبغي على الحكومات أن تكفل احتفاظها بسيطرة كاملة على أي نظام تتبع وتعقب، بما في ذلك السيطرة التعاقدية على أي مزودي خدمات (أي أنه ينبغي إبرام العقود بين مزودي الخدمات والحكومات أو الجهات الحكومية، وليس بين مزودي الخدمات وقطاع صناعة التبغ).

*على سبيل المثال: ISO 12931:2012 (التي تبين بالتفصيل عملية تحديد ميزات الأمان للظروف المختلفة)، و ISO 22382:2018 (التي تقدم ارشادات تتعلق بتنفيذ الطوابع الضريبية وبرامج التتبع والتعقب للبضائع الخاضعة لضريبة الإنتاج) و ISO/IEC 15459-1&4:2014 (المتعلقة بتوليد مُعرِفات فريدة والجمع بين وحدات التغليف المختلفة مثل العبوات والصناديق الكرتونية (كروز) ...إلخ).

**تفاصيل الحوار بين تحالف الاتفاقية الإطارية (Framework Convention Alliance) والمفوضية الأوروبية حول هذه القضية متاحة هنا: https://www.fctc.org/update-re-fcas-policy-brief-why-the-eu-tracking-and-tracing-system-works-only-for-the-eu why-the-eu-tracking-and-tracing-system-works-only-for-the-eu

الشكر وحقوق التأليف

منظمة وقف مؤسسات التبغ ومنتجاته (STOP) هي هيئة رقابة على قطاع صناعة التبغ العالمي وهدفها فضح استراتيجيات ومحاولات قطاع صناعة التبغ المصممة للنيل من الصحة العامة. منظمة STOP ممولة من قِبل مؤسسة بلومبيرغ للأعمال الخيرية (Bloomberg Philanthropies) (www.bloomberg.org) وهي شراكة بين المركز العالمي للحوكمة الجيدة والسيطرة على التبغ (Global Center for Good Governance in Tobacco Control) ومجموعة بحوث السيطرة على التبغ في جامعة باث (Tobacco Control Research Group at the University of Bath) وقسم السيطرة على التبغ التابع للاتحاد (Department of Tobacco Control) وشركة فايتال ستراتيجيز (Vital Strategies).

تم إعداد هذا التقرير من قِبل آلين جالاجير (Allen Gallagher) وآنا جيلمور (Anna Gilmore) مع مساهمات إضافية من آندي راول (Andy Rowell) وتوم هيرد (Tom Hird) وجميعهم أعضاء في مجموعة بحوث السيطرة على التبغ في جامعة باث. ويثمنون المراجعة والمساهمات من قِبل فرانسيس تومسون (Francis Thompson) وميشا تيرزيك (Mischa Terzyk) من تحالف الاتفاقية الإطارية (Framework Convention Alliance) ومايكل إيدز من شركة حلول الحدود السيادية (Sovereign Border Solutions). قامت بالتصميم شركة فايتال ستراتيجيز.

مجلة Tobacco Tactics

الملفات التعريفية لدينا من مصادر دقيقة حول اللاعبين الأساسيين والمنظمات والحلفاء وتقنيات قطاع صناعة التبغ تجعل مجلة Tobacco Tactics موردًا حيويًا.

لمعرفة المزيد اطلع على www.exposetobacco.org/tobaccotactics

خدمة REACT (Rapid Engaged Action Team) التابعة لمنظمة STOP

تقوم خدمة REACT بتوفير الرقابة والبحوث والخبرات في مجال حجج قطاع التبغ، وكذلك بتوفير التواصل الاستراتيجي والمصمم خصيصًا لكل دولة على حدة. لمعرفة المزيد اطلع على

www.exposetobacco.org/react

الشكر وحقوق التأليف

منظمة وقف مؤسسات التبغ ومنتجاته (STOP) هي هيئة رقابة على قطاع صناعة التبغ العالمي وهدفها فضح استراتيجيات ومحاولات قطاع صناعة التبغ المصممة للنيل من الصحة العامة. منظمة STOP ممولة من قِبل مؤسسة بلومبيرغ للأعمال الخيرية (Bloomberg Philanthropies) (www.bloomberg.org) وهي شراكة بين المركز العالمي للحوكمة الجيدة والسيطرة على التبغ (Global Center for Good Governance in Tobacco Control) ومجموعة بحوث السيطرة على التبغ في جامعة باث (Tobacco Control Research Group at the University of Bath) وقسم السيطرة على التبغ التابع للاتحاد (Department of Tobacco Control) وشركة فايتال ستراتيجيز (Vital Strategies). تم إعداد هذا التقرير من قِبل آلين جالاجير (Allen Gallagher) وآنا جيلمور (Anna Gilmore) مع مساهمات إضافية من آندي راول (Andy Rowell) وتوم هيرد (Tom Hird) وجميعهم أعضاء في مجموعة بحوث السيطرة على التبغ في جامعة باث.

STOP. STOPPING TOBACCO ORGANIZATIONS & PRODUCTS

UNIVERSITY OF BATH

Vital Strategies

The Union International Union Against Tuberculosis and Lung Disease Health solutions for the poor

GGTC Global Center for Good Governance in Tobacco Control

المراجع

[1] World Health Organization. Protocol to Eliminate Illicit Trade in Tobacco Products. 2013. Available: www.who.int/fctc/protocol/illicit_trade/protocol-publication/en (accessed 21 Jan 2018).

[2] Evans-Reeves K, Rowell A. Tobacco industry rallies against illicit trade - but have we forgotten its complicity? 2015. Available: theconversation.com/tobacco-industry-rallies-against-illicit-trade-but-have-we-forgotten-its-complicity-38760 (accessed 23 April 2015).

[3] Gilmore AG, Gallagher, A.W.A., Rowell, A. Tobacco industry's elaborate attempts to control a global track and trace system and fundamentally undermine the Illicit Trade Protocol. Tobacco Control 2019;28:127-140.

[4] Gallagher AWA, Evans-Reeves KA, Hatchard JL, et al. Tobacco industry data on illicit tobacco trade: a systematic review of existing assessments. Tobacco Control 2018:tobaccocontrol-2018-054295. doi:10.1136/tobaccocontrol-2018-054295.

[5] Gilmore AB, Rowell A. The Tobacco industry's latest scam: How Big Tobacco is still facilitating tobacco smuggling, while also attempting to control a global system designed to prevent it. 19 June 2018. Available: blogs.bmj.com/tc/2018/06/19/the-tobacco-industrys-latest-scam-how-big-tobacco-is-still-facilitating-tobacco-smuggling-while-also-attempting-to-control-a-global-system-designed-to-prevent-it/ (accessed 01/09/2019).

[6] Joossens L, Gilmore AB. The transnational tobacco companies' strategy to promote Codentify, their inadequate tracking and tracing standard. Tobacco Control 2014;23(E1):E3-E6. doi:10.1136/tobaccocontrol-2012-050796.

[7] International Anti-Corruption Academy (IACA). Philip Morris International Contributes 55,000 EUR. 2013. Available: www.iaca.int/245-philip-morris-international-contributes-55-000-eur (accessed 01 October 2014).

[8] Tobacco Control Research Group. Will O'Reilly. TobaccoTactics.org: University of Bath. Last modified: 27 Feb 2017. Available: tobaccotactics.org/index.php/Will_O%E2%80%99Reilly (accessed 07 Nov 2017).

[9] Joossens L, Raw M. Cigarette smuggling in Europe: who really benefits? Tobacco Control 1998;7(1):66-71. doi:10.1136/tc.7.1.66.

[10] Nakkash R, Lee K. Smuggling as the "key to a combined market": British American Tobacco in Lebanon. Tobacco Control 2008;17:324-331.

[11] Collin J, LeGresley E, MacKenzie R, et al. Complicity in contraband: British American Tobacco and cigarette smuggling in Asia. Tobacco Control 2004;13:104-111. doi:10.1136/tc.2004.009357.

[12] Action on Smoking and Health. Racketeering legal action (RICO) against tobacco companies for smuggling 2002. Available: web.archive.org/web/20130616050249/http://www.ash.org.uk/files/documents/ASH_578.pdf (accessed 01 September 2019).

[13] OLAF. Tobacco smuggling. 2018. Available: ec.europa.eu/anti-fraud/investigations/eu-revenue/cigarette_smuggling_en (accessed 01 September 2019 2019).

[14] Beltrame J, Fairclough G. Canada sues R.J. Reynolds Tobacco for $1 billion, Alleges smuggling plot. 22 Dec 1999. Available: www.wsj.com/articles/SB94579377624800941 (accessed 06 Nov 2017).

[15] CBC News. Tobacco firms to pay $550M over smuggling. 14 Apr 2010. Available: www.cbc.ca/news/canada/tobacco-firms-to-pay-550m-over-smuggling-1.902510 (accessed 25 Jul 2017).

[16] Dowd A. Firms settle Canadian cigarette smuggling case. 13 April 2010. Available: www.reuters.com/article/canada-us-rjreynolds-settlement-idCATRE63C3WC20100413 (accessed 04 October 2019).

[17] Committee of Public Accounts. Third Report: Tobacco Smuggling. HC 143. 2003.

[18] Gallagher A, Gilmore, A. . Big Tobacco is consistently overstating black market in cigarettes - new findings. 23 August 2018. Available: theconversation.com/big-tobacco-is-consistently-overstating-black-market-in-cigarettes-new-findings-101931 (accessed 3 March 2019).

[19] Gilmore AB, Fooks G, Drope J, et al. Exposing and addressing tobacco industry conduct in low-income and middle-income countries. The Lancet 2015;385(9972):1029-1043. doi:10.1016/S0140-6736(15)60312-9.

[20] IARC. IARC Handbooks of Cancer Prevention: Tobacco Control. Volume 14. Effectiveness of Price and Tax Policies for Control of Tobacco. Lyon, France: International Agency for Research on Cancer, 2011.

[21] World Bank Group. Confronting Illicit Tobacco Trade: A Global Review of Country Experiences. January 2019,. Available: documents.worldbank.org/curated/en/677451548260528135/pdf/133959-REPL-PUBLIC-6-2-2019-19-59-24-WBGTobaccoIllicitTradeFINALvweb.pdf (accessed 28 May 2019).

[22] Chaloupka FJ, Cummings KM, Morley C, et al. Tax, price and cigarette smoking: evidence from the tobacco documents and implications for tobacco company marketing strategies. Tob Control 2002;11(suppl 1):i62-i72. doi:10.1136/tc.11.suppl_1.i62.

[23] National Cancer Institute WHO. The Economics of Tobacco and Tobacco Control. 2016.

[24] Campbell D. Smuggled tobacco is a source of ill-health on the cheap. 10 February 2010. Available: www.theguardian.com/society/2010/feb/10/illegal-tobacco-health-smuggling-liverpool (accessed 04 October 2019).

[25] Illicit Tobacco Partnership. What is illegal tobacco? undated. Available: www.illicit-tobacco.co.uk/problem/illicit-tobacco (accessed 04 October 2019 2019).

[26] Tobacco Control Research Group. Smuggling. Last modified: 10 May 2013. Available: tobaccotactics.org/index.php/Tobacco_Smuggling (accessed 21 January 2015).

[27] Lavrov V. Ukraine's 'Lost' Cigarettes Flood Europe: Big tobacco's overproduction fuels $2 billion black market. 30 May 2009. Available: www.icij.org/investigations/tobacco-underground/ukraines-lost-cigarettes-flood-europe/ (accessed 06 Nov 2017).

[28] BBC News. HMRC fines cigarette maker for oversupplying Belgium. 13 Nov 2014. Available: www.bbc.co.uk/news/business-30038328 (accessed 5 Jan 2017).

[29] Iglesias RM, Gomis B, Carrillo Botero N, et al. From transit hub to major supplier of illicit cigarettes to Argentina and Brazil: the changing role of domestic production and transnational tobacco companies in Paraguay between 1960 and 2003. Global Health 2018;14(1):111. doi:10.1186/s12992-018-0413-2.

[30] Gomis B, Lee K, Carrillo Botero N, et al. "We think globally": the rise of Paraguay's Tabacalera del Este as a threat to global tobacco control. Global Health 2018;14(1):110. doi:10.1186/s12992-018-0412-3.

[31] Public Accounts Committee. HM Revenue & Customs: Progress in tackling tobacco smuggling: summary. 10 Oct 2013. Available: publications.parliament.uk/pa/cm201314/cmselect/cmpubacc/297/29703.htm (accessed 1 Jan 2017).

[32] Holland J, Jovanovic B, Dojcinovic S. Big trouble at Big Tobacco. 2011. Available:http://www.reportingproject.net/troubles_with_big_tobacco (accessed 18 Nov 2011).

[33] Gallagher AWA, Gilmore AB, Eads M. Tracking and tracing the tobacco industry: potential tobacco industry influence over the EU's system for tobacco traceability and security features. Tobacco Control 2019:tobaccocontrol-2019-055094. doi:10.1136/tobaccocontrol-2019-055094.

[34] Crosbie E, Bialous S, Glantz SA. Memoranda of understanding: a tobacco industry strategy to undermine illicit tobacco trade policies. Tobacco Control 2019:tobaccocontrol-2018-054668. doi:10.1136/tobaccocontrol-2018-054668.

[35] Branston JR, Gilmore AB. The failure of the UK to tax adequately tobacco company profits. Journal of Public Health 2019. doi:10.1093/pubmed/fdz004.

[36] British American Tobacco. Illegal tobacco trade: a growing black market. n/a. Available: www.bat.com/theman# (accessed 17 October 2016).

[37] Japan Tobacco International. Tracing Back the Source of Illegal Tobacco. undated. Available: web.archive.org/save/https://www.jti.com/our-views/tracing-back-source-illegal-tobacco (accessed 01 September 2019).

[38] Ross H, Vellios N, Clegg Smith K, et al. A closer look at 'Cheap White' cigarettes. Tobacco Control 2016;25(5):527-531. doi:10.1136/tobaccocontrol-2015-052540.

[39] European Parliament D-GfIP. WORKSHOP Cigarette Smuggling, Briefing Papers. 2014. Available: www.europarl.europa.eu/document/activities/cont/201401/20140116ATT77675/20140116ATT77675EN.pdf (accessed 02 September 2019).

[40] Evans-Reeves K, Hatchard J, Rowell A, et al. The illicit tobacco trade is 'booming': UK newspaper coverage of data fundings by Transnational Tobacco Companies. Tobacco Control. In press.

[41] Gilmore AB. Towards a greater understanding of the illicit tobacco trade in Europe: a review of the PMI funded 'Project Star' report. Tob Control 2014;23(e1):e51-61. doi:10.1136/tobaccocontrol-2013-051397.

[42] Quit Victoria, Cancer Council Victoria. Illicit trade of tobacco in Australia. A report prepared by Deloitte for British American Tobacco Australia Limited, Philip Morris Limited and Imperial Tobacco Australia Limited: A critique prepared by Quit Victoria. May 2012. Available: www.cancervic.org.au/downloads/plainfacts/CritiqueDeloitte_May_2012_Update_.pdf (accessed 06 Nov 2017).

[43] PriceWaterhouseCoopers. Australia's illegal tobacco market - counting the cost of Australia's black market. 2010. Available: www.tobaccotactics.org/images/0/09/100201_-_Price_Waterhouse_Cooper%27s_-_pwc_report.pdf (accessed 06 Nov 2017).

[44] Rowell A, Evans-Reeves K, Gilmore AB. Tobacco industry manipulation of data on and press coverage of the illicit tobacco trade in the UK. Tobacco Control 2014;23:e35-e43. doi:10.1136/tobaccocontrol-2013-051397.

[45] Imperial Tobacco Canada. CORA AIT Strategy: Raising Public Awareness & Demanding Government Action. Aug 2012.

[46] British American Tobacco (Holdings) Limited. Illicit Trade: examining the problem and advocating solutions. February 2010.

[47] Tobacco Control Research Group. PMI IMPACT. TobaccoTactics.org:University of Bath. Last modified: 26 Oct 2017. Available: www.tobaccotactics.org/index.php?title=PMI_IMPACT (accessed 06 Nov 2017).

[48] Fooks G, Peeters S, Evans-Reeves K. Illicit trade, tobacco industry-funded studies and policy influence in the EU and UK. Tobacco Control 2014;23:81-83.

[49] Quit Victoria, Victoria Cancer Council. Analysis of KPMG LLP report on use of illict tobacco in Australia. Victoria: Quit Victoria, Cancer Council. 11 November 2013, updated March 2014.

[50] South East Asia Tobacco Control Alliance. Asia-11 Illicit Tobacco Indicator 2012. More myth than fact. A critque by SEATCA. Jun 2014. Available: seatca.org/dmdocuments/ITIC%20report_More%20Myth%20than%20Fact_2%20July%202014.pdf (accessed 01 Oct 2014).

[51] South East Asia Tobacco Control Alliance. Failed: A Critique of the ITIC/OE Asia-14 Illicit Tobacco Indicator 2013. 20 May 2015. Available: seatca.org/dmdocuments/Asia%2014%20Critique_Final_20May2015.pdf (accessed 07 Nov 2017).

[52] Philip Morris International. Sustainability Report 2018. 2018. Available: www.pmi.com/resources/docs/default-source/pmi-sustainability/pmi-sustainability-report-2018-low-res.pdf?sfvrsn=cada91b5_4 (accessed 02 September 2019).

[53] Williams C. Councils urged to reject tobacco industry money. 3 September 2014. Available:https://web.archive.org/web/20140908134955/http://www.ehn-online.com/news/article.aspx?id=12474 (accessed 11 March 2019).

[54] Van Loggerenberg JV. Tobacco Wars: Inside the spy games and dirty tricks of southern africa's cigarette trade. Cape Town: Tafelberg. 2019.

[55] Tobacco Control Research Group. Interpol. tobaccoTactics.org. Last Modified: 10 July 2018. Available: tobaccotactics.org/index.php?title=INTERPOL (accessed 02 September 2019).

[56] Financial Times Live. Combatting Illicit Trade: Progress, Challenges and Collaborative Solutions. 27-28 Oct 2017. Available: live.ft.com/Events/2017/Combating-Illicit-Trade (accessed 23 Nov 2017).

[57] Tobacco Control Research Group. TRACIT. Tobaccotactics.org. Last modified: 25 October 2019. Available: www.tobaccotactics.org/index.php?title=TRACIT (accessed 25 October 2019).

[58] (UNCTAD) UNcoTaD. Dialogue on Illicit Trade and the Sustainable Development Goals. undated. Available: unctad.org/en/Pages/MeetingDetails.aspx?meetingid=2182 (accessed 25 October 2019).

[59] Tobacco Control Research Group. Tobacco Industry Arguments Against Taxation. TobaccoTactics.org. Last modified: 30 May 2012. Available: www.tobaccotactics.org/index.php/Tobacco_Industry_Arguments_Against_Taxation (accessed 02 September 2019).

[60] Smith KE, Savell E, Gilmore AB. What is known about tobacco industry efforts to influence tobacco tax? A systematic review of empirical studies. Tobacco Control 2013;22(2):144-153. doi:10.1136/tobaccocontrol-2011-050098.

[61] Ulucanlar S, Fooks GJ, Gilmore AB. The Policy Dystopia Model: An Interpretive Analysis of Tobacco Industry Political Activity. PLoS Med 2016;13(9):e1002125. doi:10.1371/journal.pmed.1002125.

[62] Joossens L, Merriman D, Ross H, et al. How Eliminating the Global Illicit Cigarette Trade Would Increase Tax Revenue and Save Lives. Paris 2009.

[63] Joossens L. Traceability: the tobacco industry is part of the problem, not the solution. Tobacco Control 2019;28(2):121. doi:10.1136/tobaccocontrol-2018-054352.

[64] Tobacco Control Research Group. Codentify. TobaccoTactics.org. Last modified: 06 Sep 2017. Available: www.tobaccotactics.org/index.php?title=Codentify (accessed 23 Nov 2017).

[65] Ross H, Eads M, Yates M. Why governments cannot afford Codentify to support their track and trace solutions. Tobacco Control 2018.

[66] Gilmore AG G, A.W.A., Rowell, A,. Appendix 1: Countries that have used Codentify. 2018. Available: tobaccocontrol.bmj.com/content/tobaccocontrol/early/2018/06/13/tobaccocontrol-2017-054191/DC1/embed/inline-supplementary-material-1.pdf?download=true (accessed 2 April 2019).

[67] Tobacco Control Research Group. Digital Coding & Tracking Association (DCTA). TobaccoTactics.org. Last modified: 19 July 2018. Available: tobaccotactics.org/index.php?title=Digital_Coding_%26_Tracking_Association_(DCTA) (accessed 8 May 2019).

[68] Teffer P. Big Tobacco suspected of dodging EU anti-smuggling rules. 21 Jun 2016. Available: euobserver.com/economic/133899 (accessed 07 Nov 2017).

[69] Operational Management Committee + Inexto. Conference call 7 November, 2017: Agenda & Notes 7 November 2017.

[70] Operational Management Committee + Inexto. Conference call 2 October, 2017: Agenda & Notes 2 October 2017.

[71] Tobacco Control Research Group. Kenya- BAT's Tactics to Influence Track and Trace Tender. TobaccoTactics.org. Last modified: 19 July 2018. Available: www.tobaccotactics.org/index.php?title=Kenya-_BAT%27s_Tactics_to_Influence_Track_and_Trace_Tender (accessed 02 September 2019).

[72] Paraje G, Gallagher AWA. Personal correspondence with Guillermo Paraje. 11 July 2019.

[73] South African Revenue Service. Non-Compulsory Briefing Session Attendance Register For Prospective Bidders Rfp 01-2019 Provision Of A Production Management And Track And Trace Solution For Cigarettes. 10 May 2019. Available: www.sars.gov.za/AllDocs/Embargo/Tenders/SARS-Tend-RFP01-2019-05%20-%20Attendance%20register.pdf (accessed 04 October 2019).

[74] Framework Convention Alliance. Why the EU tracking and tracing system works only for the EU. August 2019. Available: www.fctc.org/wp-content/uploads/2019/07/FCA-Policy-Briefing_Why-the-EU-tracking-and-tracing-systems-works-only-for-the-EU.pdf (accessed 28 August 2019).